



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحفيظ بوصوف – ميلة-
كلية الحقوق



محاضرات الاقتصاد

السياسي

السنة الأولى جذع مشترك

2025/2026

المحاضرة الثامنة

...

النظم الاقتصادية وطرق الإنتاج بها (تابع)

النظام الاشتراكي:

مع بداية القرن التاسع عشر وبعد سنوات من تطبيق النظام الرأسمالي في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، تعرض الاطار الانتاجي الجديد لهجوم شديد وانتقادات لاذعة من جانب اقتصاديين ألمان وفرنسيين وأمريكيين، أصبح يطلق عليهم اسم الاشتراكيين، حيث شككوا في سلامة القوة والدوافع والسلوكيات التي ارتبطت بالحياة الخاصة للممتلكات، والسعي إلى إحراز الثروة.

ما أدى ظهور طبقة العمال الكادحة من جهة وتعدد الأزمات الاقتصادية من جهة أخرى؛ إلى قيام تيار فكري معارض للنظام الرأسمالي ينادي بتقوية دور العمال وضرورة تدخل الدولة بشكل مطلق في الحياة الاقتصادية وهو التيار الاشتراكي، وقد اشترك جميع المعارضين في هذا التيار في رفض فكرة الانسجام التلقائي بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وظهرت أخطر وأهم صور المعارضة للنظام الرأسمالي مع أفكار الفيلسوف الألماني كارل ماركس.

مفهوم النظام الاشتراكي:

تعني الاشتراكية لغة المشاركة بين طرفين أو أكثر في أمر معين، ولها مدلول اقتصاديا مختلفا يرتبط بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتقييد الحريات الفردية وتفضيل الجماعة على الفرد، وادعاء مناصرة الطبقات الفقيرة وخاصة طبقة العمال. كما يستخدم مصطلح الاشتراكية للدلالة على نظام اقتصادي مطبق في مجتمع ما.

يعرف بأنه: مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الأفراد و يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

أسس النظام الاشتراكي:

للنظام الاشتراكي عدة أسس وخصائص نذكر منها:

- ❖ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج؛
- ❖ التخطيط المركزي (جهاز التخطيط بدلا من جهاز الأسعار أو الأسواق)؛
- ❖ عدم وجود المنافسة التجاري؛
- ❖ إشباع الحاجات الجماعية (كل حسب طاقته وكل حسب حاجته).

نشأة النظام الاشتراكي:

ظهرت في القرن 18 كمذاهب ومدارس مختلفة (تعمل على إحلال النظرة الجماعية على الفردية التي قام عليها النظام الرأسمالي) والمتمثل في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:
المرحلة الأولى: الاشتراكية المثالية (الخيالية)

تعتبر نشأة الاشتراكية المثالية منذ عهد أفلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية، ويزول من المجتمع كل صور النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتكون فيه الملكية جماعية، وقد ظلت هذه الأفكار مضمورة في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين على مر العصور، حتى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

وتعرف الاشتراكية المثالية بأنها: نوع من الاشتراكية الخيالية القائمة على التخيلات والأحلام وغير المستندة إلى المنطق والتحليل العلمي، فهي تعبر عن آراء بعض البشر نتيجة لمعاناتهم من شرور ومساوئ في مجتمعاتهم. فدأبوا على تخيل مجتمعات مثالية تقوم على أسس خيالية جذابة المواصفات، ولكن لا وجود لها في الواقع العملي. ومن هذا المنطلق اعتبرت كلمة الاشتراكية نظاما يرمي بعض المفكرين إلى تحقيقه كأفضل وسيلة للوصول إلى المجتمع المتكامل

بعض الاشتراكيين المثاليين:

يأتي في مقدمة مفكري الاشتراكية الخيالية الفرنسيان سان سيمون 1825-1760 وشارل فورييه 1837-1772 والنجليزي وروبرت أوين 1858-1771 حيث اعتقدوا أنه بالمكان إقامة مجتمع اشتراكي واستطاعوا التنبؤ ببعض ملامح هذا النظام المستقبلي، ونادوا بإلغاء بواعث الصراع البشري القائم على أساس تعظيم الملكية الخاصة، وعدم السعي نحو الربح المفرط والتنافس المؤدي إلى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

ومن الأفكار الاشتراكية الخيالية التي وضعت موضع التنفيذ، تلك التي ناد بها النجليزي روبرت أوين حيث أسس مستعمرة نموذجية في قرية أمريكية بولاية إنديانا، حيث أسسها على قواعد اشتراكية مثل الملكية الجماعية والعمل الجماعي وتوزيع الناتج الكلي على جميع السكان، وقد عاشت هذه المستعمرة عدة سنوات ناجحة، إلا أنها انتهت بالفشل، ولقد تكررت نفس التجارب مع نفس النتيجة.

المرحلة الثانية: الاشتراكية العلمية

من خلال كارل ماركس، الذي وضع أسس الاشتراكية العلمية التي تهدف إلى تعويض مبدأ الرأسمالية، تأسست الاشتراكية العلمية واقعيًا نتيجة للفتاوت الطبقي والاضطهاد الكبير الذي عانت منه طبقة العمال، الذين تكدست بهم المدن الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، وساعات العمل الطويلة وتدن الأجور، وكردت فعلًا للتناقضات والسلبيات التي أفرزها النظام الرأسمالي، كإعدام المساواة و بروز فئتين مختلفتين في المجتمع هيمن فيها المذهب الاقتصادي الحر.

سميت بالاشتراكية العلمية في محاولة لتمييزها عن الاشتراكية الخيالية، لأن كارل ماركس حاول عن طريق التحليل العلمي أن يظهر أن النظام الرأسمالي سيقضى عليه نتيجة للتطور التاريخي وستحل محله الاشتراكية.

مبادئ النظام الاشتراكي:

يقوم الفكر الاشتراكي أساساً على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لتحقيق ما قد يعجز الأفراد عن القيام به، وللحد من الآثار المترتبة عن التراكم الرأسمالي تزايد وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال مع السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه، ويكمن تلخيص أهم المبادئ التي قام عليها النظام الاقتصادي الاشتراكي في النقاط التالية:

1- مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج

يقوم النظام الاشتراكي على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، على عكس النظام الرأسمالي الذي يعتمد على الملكية الفردية. ففي هذا النظام تقتصر ملكية الأفراد على السلع الاستهلاكية البسيطة، بينما تعود ملكية الموارد الاقتصادية ووسائل الإنتاج إلى المجتمع ككل، وتديرها الدولة بهدف تنظيم الإنتاج وتحديد السلع التي يجب إنتاجها وكيفية توزيعها بين الأفراد. وتأخذ هذه الملكية الجماعية شكلين أساسيين: ملكية الدولة: وهي الأكثر شيوعاً أو الملكية التعاونية من خلال جمعيات تضم أفراداً يتشاركون في استغلال الموارد مثل الأراضي الزراعية أو المشاريع الصغيرة. ويساهم هذا النظام في تقليص الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وإلغاء طبقة الرأسماليين، حيث يعتمد دخل الأفراد على مقدار الجهد الذي يبذلونه في العمل، مما يجعل العمل أساس التفاوت في مستوى المعيشة ويقضي على فئة تحصل على دخل دون مشاركة فعلية في الإنتاج.

مبادئ النظام الاشتراكي:

2- مبدأ الأيديولوجية:

تمثل الأيديولوجيا الاشتراكية رد فعل على الأيديولوجيا الرأسمالية، حيث ظهرت في البداية بشكل مثالي على يد مفكرين مثل سان سيمون وفورييه الذين ركزوا على العدالة والمساواة دون أسس علمية دقيقة. ثم تطورت لاحقًا على يد كارل ماركس لتصبح نظرية علمية تقوم على ما يسمى بالمنهج الجدلي (الديالكتيكي)، والذي يرى أن العالم في تغير دائم نتيجة صراع التناقضات (مثل صراع الطبقات). وفقًا لهذا المنهج، لا يوجد شيء ثابت أو نهائي، بل كل الظواهر الطبيعية والاجتماعية تتطور باستمرار. ومن خلال هذا الصراع بين الأضداد، يظهر نظام جديد بخصائص مختلفة. لذلك، تؤكد الاشتراكية على الجماعية (مصلحة المجتمع) بدل الفردية التي تميز الرأسمالية، وتضع المصلحة الاجتماعية فوق المصلحة الفردية.

مبادئ النظام الاشتراكي:

3- مبدأ إشباع الحاجات الجماعية الهدف الرئيسي من العملية الانتاجية والغاء حافز الربح:

في النظام الاشتراكي يسعى الأفراد إلى إغناء الفوارق الطبقيّة التي ظهرت في النظام الرأسمالي، ويتم ذلك من خلال إلغاء حافز الربح، حيث لا يكون الهدف من النشاط الاقتصادي تحقيق أرباح شخصية، لأن الربح يعتبر وسيلة للاستغلال ويؤدي إلى عدم عدالة في توزيع الدخل والثروة.

بدلاً من ذلك يعتمد النظام الاشتراكي على دوافع جماعية مثل الشعور بالمسؤولية والانتماء للوطن، والعمل من أجل تلبية حاجات المجتمع. ولهذا، توفر الدولة العديد من الخدمات الأساسية مجاناً مثل التعليم والرعاية الصحية والترفيه، بهدف تحقيق المساواة بين الأفراد. كما يقوم هذا النظام على تحقيق إشباع الحاجات المادية والمعنوية للجميع بطريقة جماعية، من خلال الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج ومنع احتكارها من قبل الأفراد.

مبادئ النظام الاشتراكي:

4- مبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد القومي:

في النظام الاشتراكي بما أن الدولة تمثل المجتمع وتمتلك وسائل الإنتاج فإنها تتحمل مسؤولية تنظيم الاقتصاد بالكامل. فهي لا تترك الأمور لقوى السوق، بل تعتمد على التخطيط المركزي، أي وضع خطة شاملة تلزم جميع المؤسسات والقطاعات حيث تقوم الدولة من خلال هذه الخطة بـ:

تحديد ماذا ينتج وكم ينتج، تحديد كيفية توزيع الموارد (العمل، المال، المواد)، اختيار القطاعات التي تتولى الإنتاج، تنظيم توزيع السلع والخدمات بما يضمن تلبية حاجات المجتمع.

وتهدف هذه العملية إلى تحقيق إشباع حاجات أغلب أفراد المجتمع وتحقيق التوازن في الاقتصاد، كما تسعى الدولة إلى إحداث تغييرات مستمرة في هيكل الاقتصاد (تطويره وتحسينه).

والفرق هنا أن الخطة في النظام الاشتراكي إلزامية، وليست مجرد توقعات أو توجيهات كما في النظام الرأسمالي، حيث تكون القرارات الاقتصادية حرة أكثر.

الأفكار الاقتصادية للتحليل الاشتراكي الماركسي (كارل ماركس):

تنطوي النظرية الاشتراكية الماركسية على فلسفة أكثر مما تتناول قضايا اقتصادية، والمسائل الاقتصادية التي تناولها ماركس خضع فيها إلى حد بعيد لنظريته الفلسفية، وتتصل كلها بفكرة أساسية واحدة هي بيان التناقضات في النظام الرأسمالي وتصوره لانهايار هذا النظام. ونتطرق فيما يلي لأهم الأفكار الاقتصادية التي تناولها كارل ماركس:

1- قيمة العمل وفائض القيمة:

وافق كارل ماركس الكلاسيك في أن قيمة أي سلعة تتحدد بمقدار ما بذل فيها من ساعات عمل وأن العمل يعتبر سلعة كبقية السلع، غير أن ماركس اختلف مع التحليل الكلاسيكي في تحديد قيمة العمل حيث أوضح أن الرأسمالي بعد أن يشتري من العامل قوته العاملة فإنه في الواقع العملي يعمل على تشغيل هذه القوة المشتراة لعدد من الساعات أكبر من عدد الساعات التي دفع قيمته في الأصل، وأن الفرق بين قيمة السلعة التي ينتجها العامل ومقدار الأجر الذي يحصل عليه في المقابل يطلق عليه فائض القيمة أو الربح عند الرأسماليين؛ فيأخذ الرأسمالي وهذا هو عين الاستغلال للعمال كما يراه ماركس.

الأفكار الاقتصادية للتحليل الاشتراكي الماركسي (كارل ماركس):

2- قانون تراكم رأس المال:

يرى ماركس أن الأرباح التي يحصل عليها الرأسمالي من جهد العامل وعرقه، تدفعه إلى التفكير في تنمية رأسماله عن طريق تطوير أدواته الانتاجية وزيادة عدد الآلات والمصانع، فجشع الرأسماليين يدفعهم دائماً لتخفيض نفقة الانتاج، ولا يتأتى ذلك إلا إذا رفع الرأسمالي إنتاجية عماله بالنسبة لنتاجية عمال الرأسماليين الآخرين، ومن أجل ذلك فإنه يلجأ إلى زيادة عدد الآلات المستخدمة في الانتاج وزيادة حجم المشروع حتى يمكن أن يستوعب العدد المتزايد من الآلات، وكل ذلك يتطلب زيادة الاستثمارات.

وهكذا تتكون رؤوس الأموال وتتراكم في النظام الرأسمالي نتيجة زيادة الانتاج وزيادة الأرباح، وهذا ما أطلق عليه كارل ماركس قانون تراكم رأس المال، والذي سيكون مفتاحاً لمرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الرأسمالي وهي تركيز رأس المال.

الأفكار الاقتصادية لتحليل الاشتراكي الماركسي (كارل ماركس):

3- قانون تركر رأس المال:

يرى ماركس أن العلاقة بين الرأسماليين هي علاقة صراعية أكثر منها علاقة تنافسية، ويبدو ذلك من خلال الصراع على امتلاك السوق، فالمشروعات الكبيرة فقط هي التي يمكنها الاستمرار أما المشروعات الصغيرة فلا يمكنها الصمود في وجه المنافسة وستخرج من السوق.

وبالتالي سيحول الرأسماليون الصغار إلى عمال بسبب عجزهم عن المنافسة، ويتجه النظام الرأسمالي نحو الاحتكار، وهنا ستتركز رؤوس الأموال في أيدي فئة قليلة من الرأسماليين هم الرأسمالين الكبار، وهذا ما أطلق عليه كارل ماركس قانون تركر رأس المال، والذي من نتائجه زيادة نسبة الفقر وانحيار المستوى المعيشي، الأمر الذي ينبئ بثورات اجتماعية على النظام الرأسمالية في ذلك الوقت حسب كارل ماركس.

الأفكار الاقتصادية للتحليل الاشتراكي الماركسي (كارل ماركس):

4- أزمة النظام الرأسمالي:

يرى كارل ماركس أن النظام الرأسمالي يحمل في داخله أسباب انهياره، لأنه مليء بالتناقضات خاصة بين طبقة العمال وطبقة الرأسماليين. هذا الصراع يؤدي مع الوقت إلى أزمات اقتصادية متكررة، تنتهي بزوال الرأسمالية وقيام النظام الاشتراكي.

وقد فسر ماركس هذه الأزمات بعدة أسباب أهمها:

- الإفراط في الإنتاج مع ضعف الاستهلاك، لأن الأجور منخفضة فلا يستطيع العمال شراء ما ينتج؛
- انخفاض معدل الربح، مما يجعل الرأسماليين يتوقفون عن الاستثمار، فتظهر البطالة وينخفض الإنتاج؛
- التطور التقني السريع، الذي يسبب تغييراً مستمراً في الآلات، مما يربك النشاط الاقتصادي. الفوضى في السوق وعدم معرفة الحاجات الحقيقية للمستهلكين، مما يؤدي إلى إنتاج زائد لبعض السلع.

كما يرى ماركس أن هذه العوامل كلها ناتجة عن طبيعة النظام الرأسمالي نفسه، الذي يعتمد على الصراع والتناقض. ومع ذلك فإن تحليله مبني على الفكر الجدلي الذي يقول إن كل نظام يحمل نقيضه داخله. لكنه اعتبر أن الاشتراكية هي المرحلة النهائية لتطور المجتمع، دون أن يقدم دليلا حاسما على أنها لن تنتج نظاما جديدا بعدها.

الأفكار الاقتصادية لتحليل الاشتراكي الماركسي (كارل ماركس):

5- التفسير المادي الاقتصادي للتاريخ:

يرى كارل ماركس في نظريته المسماة المادية التاريخية أن أساس تطور المجتمعات هو الإنتاج المادي والعمل، أي أن الاقتصاد هو المحرك الرئيسي للتاريخ، فحسب ماركس: طريقة الإنتاج (الاقتصاد) هي التي تحدد شكل المجتمع ونظامه.

العلاقات الاقتصادية بين الناس هي أساس كل النظم الاجتماعية والسياسية، حتى الأفكار، العادات، والقوانين هي نتيجة للظروف الاقتصادية، كما يؤكد أن تطور المجتمع لا يعتمد على الدين أو البيئة الجغرافية أو عبقرية الأفراد بل على تطور وسائل الإنتاج والعلاقات الاقتصادية.

بالإضافة إلى أن الحالة الاقتصادية هي التي تؤثر على تفكير الإنسان وسلوكه وأن نظام الإنتاج هو الذي يحدد شكل الحكم ومكانة الأفراد في المجتمع.

وبالتالي، يعتبر ماركس أن التاريخ كله يقوم على أساس مادي واقتصادي، ويرفض التفسيرات الدينية أو الغيبية، لأن الاقتصاد هو الذي يصنع الحضارة ويحدد شكل المجتمع.

الأفكار الاقتصادية للتحليل الاشتراكي الماركسي (كارل ماركس):

يقوم النظام الاشتراكي على مجموعة من المميزات التي تميزه عن غيره، والتي تعمل مع بعضها البعض على تشييد هذا النظام من ناحية وعلى نموه من ناحية أخرى. غير أنه عرف الكثير من الانتقادات والنقائص التي غلبت على مميزاته.

1- مزايا النظام الاشتراكي:

ظهر الفكر الاشتراكي الماركسي عيوب الرأسمالية مما دفع هذه الخيرة إلى التطور ومعالجة العيوب؛

حصر الموارد الاقتصادية؛ وتنظيم طرق استغلالها لتحقيق حاجيات المجتمع من خلال أسلوب التخطيط المركزي؛

تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتوزيع الدخل الوطني على الأفراد بطريقة عادلة، كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته؛

تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أي تطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، مع توفير الخدمات المجانية مثل التعليم والصحة...؛

القضاء على البطالة بتوفير أماكن العمل عن طريق إنشاء مشاريع جديدة من طرف الدولة؛

1- مزايا النظام الاشتراكي:

- يترتب على الملكية الجماعية لوسائل النتاج انعدام التفاوت الكبير في الدخول والثروة بين الأفراد؛

- قدم الفكر الاشتراكي إضافة فيما يخص نظرية القيمة، حيث تحدث عن فائض القيمة الذي اعتبره أساس تراكم رأس المال في النظام الرأسمالي؛

- عارض ماركس نظرية التوزيع التي تناولها الفكر الرأسمالي الكلاسيكي، ويكون بذلك قد سلط الضوء على الاجحاف الذي كانت تتعرض له طبقة العمال.

2- عيوب النظام الاشتراكي:

بالرغم من المزايا التي ظهرت في النظام الاشتراكي، إلا أن هذه التجربة لم تنجح في الاستمرار لفترة طويلة في العديد من الدول، وذلك بسبب المساوئ والعيوب التي ظهرت على هذا النظام. ويمكن إيجاز أهم عيوب النظام الاشتراكي فيما يلي؛

-انعدام الحرية الفردية وتعطيل دور القطاع الخاص؛

- تقليل فرص التنافس بين المنتجين؛

- عدم وجود جهاز الثمن والأسعار؛

- غياب نظام كفاء للحوافز، وهو ما يؤدي لضعف الحافز لنجاز الأعمال المختلفة نظرا لحرمان الأفراد من حق الملكية؛

- انعدام الدور الفعال للسعر نظرا لتحكم الدولة في مستوى الأسعار، وغالبا ما تكون هذه الأسعار متدنية نسبيا، وذلك رغبة من الدولة في أن يحصل جميع الأفراد عليها، وقد يكون العكس صحيحا، فتبالغ الدولة في تحديد سعر سلع معينة حتى تحصر الطلب عليها وتحد من استهلاكها.

1- عيوب النظام الاشتراكي:

- عدم كفاءة ومرونة أسلوب التخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد القومي؛
- انخفاض إنتاجية العمال، فالعامل عندما لا يجد نظاما فعالا للحوافز لا يجتهد ولا يطور من مردوديته، وهذا لعلمه بأن كل عامل يستلم أجرا محددًا بغض النظر عن إنتاجيته؛
- قلة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في تخصيص الموارد وسيادة التعقيد والبيروقراطية نظرا لتركز السلطة بيد مجموعة قليلة من صانعي القرار؛
- عدم تحقيق الكفاية والعدل، فقد عجزت الاشتراكية الماركسية عن تحقيق الكفاءة الإنتاجية والعدالة والرفاهية للمجتمع، بل قهرت حرية الأفراد وقتلت فيهم الحافز وروح البداع.
- عدم قدرة الاقتصاد الاشتراكي على مواجهة التغيرات الطارئة لا سيما تلك التي يصعب التنبؤ بها ومواجهتها بسرعة؛
- عدم اتسام الفكر الاشتراكي بالعلمية الكافية كما ادعى كارل ماركس مقارنة بالنظريات الاقتصادية الكلاسيكية الرأسمالية؛
- بقيت الاشتراكية نظرية وخالية أكثر منها عملية وواقعية، حيث كشف الواقع فشل النظام الاشتراكي وسقوطه في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي بما حمله من تناقضات، وعدم قدرة الدول الاشتراكية على مواجهة التحديات المختلفة.